دور الحكم الراشد في إرساء المدن المستدامة

أ. قالقيل نورالدين جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
أ. لبال نصرالدين جامعة قالمة

المستخلص:

على مدى العقدين الماضيين، استند جدول أعمال الحكم الراشد على أفكار الديمقراطية، والمجتمع المحلي واللامركزية والنهج التشاركي، ومعظمها ينبع من الخطاب التنموي ومن التجارب في المناطق الريفية و/أو شبه الريفية .وبالتالي فالمناطق الحضرية ولا سيما المدن الضخمة التي يبدو أنها أصبحت العلامة المهيمنة وعلى نحو متزايد للاقتصاد السياسي المعاصر في هذه المناطق، حيث أصبحت غير ملائمة لتحقيق اللامركزية الإقليمية و/أو الديموقراطية المحلية القائمة على المشاركة .لذا فالمدن الكبرى غالبا ما تكون غير قابلة لممارسات الحكم القائمة، والتي غالبا ما تفشل لمتابعة المبادئ الأساسية للاستدامة.

يهدف هذا البحث إلى التدقيق في معضلات إدارة المدن المستدامة، كما يقدم بعض الخبرات المكتسبة من عدد من الحالات التجريبية للمدن المستدامة "نيويورك وطوكيو "وإمكانية الاستفادة من هذين النموذجين .

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المدن المستدامة، التنمية المستدامة، حوكمة المدن.

Abstract

Over the past two decades, based on the agenda of good governance on the ideas of democracy, and the local community, decentralization, participatory approach, most of which stems from the development discourse and experiences in rural areas and/ or semi-rural.

- and it may extend beyond the scope of government in urban areas. Thus urban areas are particularly large cities, which seem to have become the dominant brand and increasingly the contemporary political economy in these areas, becoming unsuitable for the decentralization of regional and / or local democracy based on participation,So the major cities are often not subject to the existing governance practices, which often fail to follow the basic principles of sustainability.

This research aims to examine these dilemmas of sustainable management of cities,also offers some of the experiences gained from a number of pilot cases for sustainable cities,"New York and Tokyo," and to make use of these two models in the management.

Key words: good governance, sustainable cities, sustainable development, governing sustainable cities .

مقدمة:

شهدت البشرية في عام 2007 م أحد أهم الأحداث في تاريخها الطويل، ففي هذا العام أصبح عدد سكان الحضر (المدن)، لأول مرة في التاريخ، مساويا لعدد سكان الريف، وهذا الحدث التاريخي علامة تشير ليس فقط إلى التحولات التي طرأت على التركيبة السكانية ونمو حجم السكان فحسب، بل– وهذا هو الأمر الأكثر أهمية – إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أيضا، التي بدأت تنشر ظلالها على حياة بني البشر.

وكما هو واضح من خلال تقارير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat.Report، فإن حوالي نصف سكان العالم يعيش في المدن، وحوالي ثلث هذا العدد يعيش في أحياء عشوائية مزدحمة بالسكان .من هنا فإن إدارة هذه المراكز المكتظة بساكنيها هو التحدي الذي يواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين، مما أدى إلى التفكير بجدية في أهمية التنمية المستدامة والحكم الراشد وتفعيلهما كآلية في معظم دول العالم.

1– حوكمة المدن المستدامة:

1.1.تعريف الحكم الراشد: هناك العديد من الاجتهادات في تحديد مفهوم عام للحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وتتجلى أهم المفاهيم والتعاريف في الآتي:

–تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية :وهذا لعام (2002) فان الحكم الراشد:هو الحكم الذي يدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

–تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[1].

–تعريف البنك الدولي :بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام.[2]

مما سبق نستخلص أن الحكم الراشد وفي سياقه السوسيو سياسي هو: الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم عبر مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. ويتم ذلك بتطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا للوصول للحكم الراشد وهي[3]:

1– البعد السياسي :المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

2–البعد التقني :المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.

3– البعد الاقتصادي والاجتماعي :المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى.

2.1.آليات الحكم الراشد: تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها:

–**الشفافية** :وهي من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها[4].

–**المشاركة** :مشاركة أفراد المجتمع المشاركة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. [5]

–حكم القانون :يجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين افراد المجتمع.

–**المساءلة** :أي جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .وتعد آلية المساءلة

أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاث أشكال: مساءلة تشريعية، ومساءلة تنفيذية وقضائية.[6]

–الإجماع :أي يجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن و أفراد المجتمع.

–المساواة :وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للقانون وعدم التمييز بينهم في الحقوق والحريّات والكرامة.

– الكفاءة :أي الإلتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

–العدل :أي يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية .

– الرؤية الإستراتيجية :أي وضع خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي والعمل على التنمية البشرية،

–اللامركزية: جعل الفرد يشعر بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[7].

2–التنمية المستدامة:

1.2.مفهوم التنمية المستدامة: قد اكتسب تعريف هيئة براندتلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حول ذلك المفهوم، حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان مستقبلنا المشترك في عام 1987محاولة لتعريف التنمية المستدامة : بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبياً في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم ."وقد عرفها أيضاً" بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة : نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي[8].

2.2.أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:[9]

أ–البعد الإقتصادي: يقتضي هذا المبدأ إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

ب–البعد الإنساني والاجتماعي: ويشير هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري. [10]

ج–البعد البيئي: و يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الإعتبارات البيئية[11] .

د–البعد التقني والإداري: هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات.

2.3.عدالة التنمية المستدامة: تضمن التنمية المستدامة عدالتها بأبعادها الثلاثة:

–الوطنية : بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق.

– العالمية : فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

– الزمنية :يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

4.2.مؤشرات التنمية المستدامة: من أهم مؤشرات التنمية المستدامة نذكر:

– التمكين :توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم بتقوية أشكال المشاركة ومستوياتها .

– التعاون :التفاعل الاجتماعي الضروري.

–العدالة في التوزيع :وهي الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم[12].

– الاستدامة :القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة.

–الأمان الشخصي :ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو تهجير.[13]

3–المدن المستدامة:

1.3.مفهوم المدينة:

التعريف الأول :تمثل المدينة ذلك التمركز المكاني لعدد من السكان يحدد تبعا لاعتبارات المساحة والكثافة.

التعريف الثاني :المدينة هي :انتشار لنظام قيمي، مواقف وسلوك يطلق عليها اسم : الثقافة الحضرية ، والمقصود بالثقافة الحضرية النظام الثقافي الذي يميز المجتمع الصناعي[14].

2.3.مفهوم المدينة المستدامة: يمكن تعريفها بأنها: نظم بيئية اقتصادية يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تصميمها.

إن استراتيجيات المدينة المستدامة بنيت على أساس المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة المتمثلة (بمبدأ الاحتراز، ومبدأ التكامل، ومبدأ مكافحة التلوث ،ومبدأ الإجراء الوقائي، ومبدأ التشارك في صنع القرار).

كما أن المدن اليوم هي مكان إنتاج واستهلاك أكثر البضائع الصناعية، فهي تستهلك ثلاثة أرباع طاقة العالم وتسبب على الأقل ثلاثة أرباع تلوث الأرض .ومن هنا علت العديد من الأصوات التي نادت بأهمية تحقيق استدامة المدن[15] .

3.3.أبعاد الاستدامة في إدارة المدن:

أ–البعد السياسي – تفعيل دور المجتمع المدني: تلعب هيئات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة والوصول نحو مدينة محلية مستدامة دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي[16]، فإذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة في بناء المدن المستدامة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المستدامة، وقد نجحت بعض الدول النامية على المستوى المحلي للمدن مواكبة ما تتمتع به المدن الكبرى للدول المتقدمة.

ب–البعد الفني – تفعيل شبكات صناعة السياسة: يحتاج تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري لأدوات السياسات وصناعتها، لذلك يجب في أي دولة تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة.

ج–البعد الثقافي – اعتبارات التراث والهوية: إن محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول، حيث نجد شيوعا نسبيا لثقافة البذخ، في بعض المجتمعات النامية حيث تغير كل ما لا داعي لتغييره، في إشارة لقدرتها على مواكبة الأحدث طيلة الوقت، وللتدليل على كونها جزءا من عملية التنمية الشاملة[17]، لذا يجب الإنتقال من مرحلة الحفظ والتذكر إلى مرحلة اكتساب مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم الذاتي و الإبداع لتحقيق الشعار: مدرسة تفكر ..وطن يتعلم ويتقدم[18].

د–البعد الإيكولوجي للإستدامة – التوظيف الأمثل للموارد: إن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة، ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية للأرض كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[19].

4.3.أهم تجليات حوكمة المدن الحديثة:

أ–المدن الذكية – تثمين الموارد:

–ما هي المدن الذكية؟: وقد عرف كوهنCohen المدينة الإلكترونية (الذكية) بأنها: الحاضرة ذات الروابط الاتصالية والهندسة الشبكية التي تحكم من قبل قطاع تقنية المعلومات لتنفيذ عمليات تبادل المعلومات.

وعرفت كوسليسCouclelis المدينة الرقمية بأنها: محاكاة شاملة تعتمد على تقنية الشبكة العنكبوتية لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطني المدن بطريقة إلكترونية الطابع وينفذها أشخاص طبيعيون في مدينة عادية.

إذا فالمدينة الذكية الرقمية: هي مدينة مرتبطة بالجغرافيا، وليس الإفتراض الجغرافي، وأنها مدينة روادها هم الأشخاص الاعتياديين وليست مقتصرة على متخصصي الحاسوب والشبكات[20].

ب–المدن التفاعلية – التعلم وعولمة الخبرات التسييرية: المدن التفاعلية هي مدن وأحياء متجانسة من حيث استخدامات الأرض الحضرية، وتعرف ديناميكية مهمة وفيها شروط التعايش والأمن والتآلف.

5.3.تحديات الحوكمة والإستدامة إزاء المدن المليونية: تتميز المدينة المستدامة بقدرتها على:

–تسيير الخطر البيئي سواء بتقليص التلوث البيئي أو استهلاك الموارد.

–العمل على تحقيق الإنصاف الاجتماعي وتحقيق المساواة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي.

–قدرتها على تحديد أدوار سكان المدينة .

–توفير الظروف لتنمية اقتصادية دون الاعتداء على البيئة الطبيعية والثقافية.

6.3.أهداف حوكمة المدن المستدامة: من أهداف حوكمة المدن المستدامة نذكر:

–المجتمع :المدينة المستدامة تهدف إلى ضمان نوعية عالية من المعيشة للجميع.

–السكن :إيجاد عروض مختلفة للسكنات سواء من حيث :الحجم، الموقع، أو إيجار....والكل بهدف ضمان ظروف معيشية حسنة.

–الثقافة والترفيه :أي تربية الأطفال في المدرسة على الفن والثقافة، واحترام أسس التنمية المستدامة[21].

–التدريب على الترفيه المستدام :أي توفير وسائل الترفيه مثل::المكتبات والنوادي الرياضية وغيرها....

–الجمعيات والتضامن :المساعدة بين الأجيال والأجناس.

– الجمعيات الثقافية :إنشاء هيئات تتكفل بجميع الفئات(أطفال– مسنين–ذوي الاحتياجات الخاصة).

–البيئة :مبدأ الحياد يقصد به المدينة تكون حيادية دون أثر سلبي على البيئة المحلية أو العالمية.

–التقليل من استهلاك الطاقة:التوعية بإطفاء الضوء في الغرف الفارغة واستعمال المصابيح الاقتصادية[22]

4–نماذج لترسيخ أسس الإستدامة في المُدن: من بين نماذج المدن المستدامة، حسب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة نذكر :

1.4.الأسس السوسيوسياسية – نموذج نيويورك: تتميز مدينة نيويورك الأمريكية بنمط إدارة يعكس أهميتها ومكانتها العالمية والمتمثل في نمط: المجلس/العمدة القوي، هذا النمط تطور في الثمانينات من القرن التاسع عشر، لموازنة شكل المجلس/العمدة الضعيف ويوجد هذا النمط في المدن الكبرى.

أ–تثمين رأس المال الإجتماعي: يمكن القول ان تحقيق التنمية المستدامة والتوصّل إلى مدينة الرفاه والرعاية والعدالة الاجتماعية، يتطلّب توظيف المعلوماتية لتعميق التشابك بين الأفراد وتفعيل القيم وزيادة العطاء الاجتماعي الرقمي واستغلال الطاقات المعرفية لدى العموم [23]،ويعتمد ذلك على ما يلي:

–المعلوماتية تصنع رأس المال الاجتماعي: لقد ساهم رأس المال الاجتماعي المتصل بالتكنولوجيا في تنمية شبكات اللاسلكي الأهلية ونُظُم تشغيل الكومبيوتر المفتوحة المصدر Open Source Operating Systems مثل :لينوكس، والمواقع الشبكية التي تتيح المعرفة بصورة مفتوحة مثل موسوعة :ويكيبديا، وغيرها .[24]

–ردم الفجوة الاجتماعية: يساهم رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات وتنمية رأس المال البشري وخفض تكلفة المعاملات وردم الفجوة الطبقية .

ب–مُكافحة الجريمة ضد المدينة – البعد الأمني والأخلاقي: تعمل مدينة نيويورك للخروج من الأزمة التي أصابتها بعد تعرضها هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، التي دمر فيها برجي مركز التجارة العالمي في 2001 ، حيث لقي نحو 3 آلاف شخص كانوا بالبرجين مصرعهم .كما تعاني نيويورك من ازمة بناء مسجد جراوند زيرو الذي يبنى قرب موقع هجمات سبتمبر .وعلى ضوء كل ما سبق، كان لا بد من وضع سياسات وإجراءات من قبل السلطات المحلية للمدينة للحد من الجريمة والمتمثلة في:[25]

–الحد من إتاحة واستخدام الأسلحة النارية:

–تشديد الأحكام في الجرائم التي ترتكب باستخدام السلاح الناري.

–تنظيم تصميم الأسلحة النارية.

–تنظيم معاملات الأسلحة النارية.

–حظر حمل الأسلحة النارية تماما.

–الجهود التشريعية: في نيويورك أدى قانون مقيد لتراخيص ملكية الأسلحة النارية عام 1977 إلى حظر الملكية الخاصة للمسدسات فعليا، حيث أسفرت هذه السياسة عن تراجع فوري في الوفيات المرتبطة بالأسلحة النارية بنسبة25 % .

–تكتيكات جانب العرض: نجحت البرامج التي تستحدث دوريات شرطة نشطة في الأحياء التي ترتفع فيها معدلات الجريمة وتهاجم أسواق الأسلحة النارية الثانوية، في الحد من توافر الأسلحة النارية والعنف بين الشباب.

–مكافحة الارهاب: أعلنت إدارة الشرطة في مدينة نيويورك الأمريكية أنها ستقاوم الإرهاب من خلال نشر كاميرات الفيديو اللاسلكية في شوارع المدينة .حيث تم تركيب أزيد من 500 كاميرة رقمية في شوارع المدينة، وصلت تكلفتها 9 مليون دولار .إضافة إلى الدعم الذي طلبته من الحكومة المركزية والمقدر ب 81.5 مليون دولار وذلك لتسهيل عمل الشرطة وإكمال منظومة الإشراف والأمان في العديد من أنحاء المدينة.

–الهاتف المحمول و مكافحة الجريمة: تخطط مدينة نيويورك لتوظيف مواطنين عاديين مزودين بهواتف محمولة ذات الكاميرا، وذلك لتقديم المساعدة لرجال الشرطة .وأشار محافظ المدينة إلى أن المدينة تخطط لتركيب تقنية جديدة بحيث تمكن قسم الطوارئ على الرقم 911 من تسلم الصور الرقمية وملفات الفيديو من الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر .ومن هنا يصبح بمقدور أي شخص يحمل هاتفاً محمولاً مزود بكاميرا أن يبعث بصور جريمة وقعت أمامه.

2.4.الأسس الاقتصادية البيئية – نموذج طوكيو: لقد كان للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إعادة الاعمار مشاكل بيئية، حيث وصل الإنفاق للسيطرة على تلوث المياه والهواء من قبل المؤسسات الكبيرة إلى أكثر من 900 مليار ين في منتصف السبعينات، والذي تناقص الى 400 مليار ين مع بداية الثمانينات.

أ–إرساء آليات السلاسة المرورية: بحكم التزايد المستمر في عدد المتنقلين و النمو العمراني في طوكيو، قامت بوضع حلول علمية لتطوير و توسعة القدرة والاستيعاب لأنظمة ووسائط النقل وذلك في ستة حلول وهي:[26]

– تطوير استراتيجية لتخطيط النقل وإدارة المرور: وينقسم هذا النموذج إلى أربعة عناصر أساسية وهي:

–نموذج تولد الرحلات (Trip Generation Model)

–نموذج توزيع الرحلات (Trip Distribution Model)

– ونماذج تعيين الحركة(Traffic Assignment Model)

– نموذج اختيار الأنماط(Modal-Split Model)

وتتطلب هذه النماذج تمثيلا دقيقا لشبكة النقل الحالية(Network Model) ومصفوفة الطلب على النقل (Demand Matrix).

–**تطوير وتفعيل النقل العام:** ومن المحاور التي تعتمد عليها خطة تطوير النقل نذكر :

–تحقيق زيادة كبيرة في حصة المسافرين بالنقل العام .

–التركيز في توفير نقل عام وبتردد مناسب في المحاور الرئيسية المؤدية لمركز المدينة.

–توفير خدمات النقل للمسنين والمعوقين والأطفال .

–تحديد مسا رات مخصصة للنقل العام.

- إدخال النقل بالقطارات.
- رفع كفاءة النقل بالمشي.
- ربط وتكامل التخطيط العمراني للمدينة مع برنامج واستراتيجية شاملة للنقل والمرور.
- تطوير برنامج لتطبيق التقدم العلمي والتطور التقني في مجال النقل والمرور وهو ما يعرف بالITS (تقنيات النقل الذكي): هي عبارة عن تطبيقات متقدمة ومتكاملة لأجهزة استشعار، أجهزة حاسب آلي، برمجيات،الكترونيات ,وتقنيات واستراتيجيات إدارة، الغرض منها أن توفر للمسافر والنقل معلومات وأنظمة اتصالات ترفع من كفاءة الإنتاجية والرفاهية والأمان.[27]

ب–تفعيل برامج الطاقات المتجددة:

1–طاقة الرياح: وضعت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية طاحونات هوائية على بعد 3 كيلومترات في ساحل تشوشي في محافظة تشيبا، لاختبار توليد الطاقة الريحية في البحر .وبالرغم من تعرض اليابان للزلازل والاعاصير، إلا نها تنوي تذليل الصعوبات التقنية التي تواجه المشروع ونظرا لعمق البحر المحيط باليابان وتوفر أماكن جيدة لتركيب" توربينات "هوائية، بدأت شركة طوكيو لإنتاج الطاقة الكهربائية بدراسة بناء منشآت عائمة.[28]

2–الطاقة الشمسية: ذكرت شركة كانساي لإنتاج الطاقة الكهربائية أن نظام توليد الطاقة الكهربائية الضوئية الاكبر في اليابان، الذي يتكون من حوالي 20000 من الالواح الشمسية، يوجد في منطقة مطار" ساكاي "وقادر على تقليل انبعاث ثاني اكسيد الكربون بمقدار1000 طن سنويا. وتقوم مشروعات تزويد الطاقة في اوساكا بإكمال منشآت لتوليد الطاقة الكهربائية الضوئية قادرة على انتاج 10000 كيلوواط مما يزيد من تقليل انبعاث ثاني اكسيد الكربون بمقدار 4000 طن سنوياً.

ج–إدارة النفايات الصلبة والسائلة:

1–إدارة وتأهيل النفايات الصلبة والسائلة: تعتبر النفايات الصلبة والسائلة من أهم المشاكل البيئية المعاصرة التي تواجه العالم وخاصة الدول النامية، وهي من أهم النفايات التي تخرج من المصانع في كل الدول ولقد استخدمت معظم الدول مصادر المياه من بحار وخلجان وانهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة مسببة بذلك اكبر كارثة بيئية للمجتمعات خاصة إذا تم إعادة استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنساني أو الحيواني[29].

2إستراتيجيات المعالجة: سعت السلطات المحلية لمدينة طوكيو إلى وضع استراتيجيات وخطط تعتمد على الانتاج النظيف الذي وضعه برنامج الصناعة والبيئة(WICE) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يتمثل في التطبيق المستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة أساليب لتحقيق مردودات سريعة توفر تحقيق الإنتاج الأنظف ومن ثم الكفاءة البيئية وهي:

-تغيير تكنولوجيا العمليات أو التصنيع.

-تغيير المواد الداخلية في الإنتاج.

-تغيير المنتج النهائي.

-إعادة استخدام المواد في موقع الإنتاج.

3-أنشطة ما بعد الاستخدام: تعتزم الحكومة اليابانية تنفيذ برنامج يهدف إلى خفض انبعاث الغازات" الدفيئة"، المسببة لظاهرة التغيرات المناخية إلى النصف، بحلول عام 2050 ، وذلك لتخفيف الأضرار الناجمة عن تلك الظاهرة. وتتضمن الخطة اليابانية الجديدة بنداً يطالب الدول الصناعية التي تنبعث منها الغازات الدفيئة، مثل: الولايات المتحدة والصين والهند، بضرورة المشاركة في مثل هذا البرنامج، خصوصاً بعد انتهاء صلاحية اتفاقية" كيوتو "في 2013 ، وقال رئيس الوزراء اليابان" آبي إن" سنحاول كذلك توسيع برنامجنا النووي لإنتاج الطاقة، وذلك للحد من استخدام المصادر الضارة بالبيئة.

د-إدارة الأخطار الصناعية والكوارث الطبيعية: لا يخلو أي نشاط بشري من تبعات سلبية، تكون نتيجة أخطاء أو سوء في التقدير، وكانت الصناعة منذ الأزل من بين اكبر الأنشطة المنطوية عن أخطار عدة، ويشهد التاريخ عن كوارث صناعية تركت بصمات واضحة عن مدى القوة التدميرية الكامنة الناجمة عن هذه الأنشطة التكنولوجية. فمثلا في طوكيو انبعاث غاز سام تسبب في إصابة أزيد من 37000 شخص وكان ذلك في سنة 1976، كما أدى انفجار مصنع لإنتاج unie) (carbide إلى إحداث أكثر من 7000 حالة وفاة عام 1984،بسبب انبعاث غاز سام في الهواء. أما الكوارث الطبيعية فهي تتمثل في :الزلازل- البراكين – الفياضانات ....واليابان من أكثر الدول عرضة لمثل هذه الكوارث.

–التخطيط الإستراتيجي للازمات: مفهوم الخطة الإستراتيجية للكوارث :هي مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والاستعدادات المتفق عليها للتعامل مع الكوارث قبل وقوعها وفي أثناء حدوثها وبعدها.

–متطلبات التخطيط للكوارث:

–الإدراك والاقتناع بوجود المخاطر.

–إدراك المؤسسات والمجتمعات وصانعي القرار بأهمية إدارة الأزمات والكوارث ووضع خطة الطوارئ.

–ضمان تطبيق الخطة بقوانين مسنة لذلك.

–تحديد جهة أو لجنة محددة مسؤولية لوضع وتنفيذ عملية التخطيط.

–استراتيجيات لتقليل التعرض للكوارث الطبيعية ومخاطرها: تتفاوت طبيعة الاستراتيجيات ومضمونها بحسب نوع الخطر / الكارثة التي يتعرض لها البلد: [30]

– توافر الموارد البشرية وغير البشرية.

– قوة المؤسسات الموجودة في البلد.

–أهداف إستراتيجية تقليل الكوارث:

–تقليل حدوث الكوارث التي يمكن تلافيها.

– تقليل تأثير تلك الكوارث التي لا يمكن تلافيها.

–تقليل خطر انقطاع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

تتجلى علاقة الحوكمة المحلية الرشيدة بالمدن المستدامة من خلال تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة أو إدارة المدينة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،كما تمثل التنمية المستدامة الهدف الرئيسي للحوكمة بأبعادها الثلاثة السوسيولوجية والإقتصادية والبيئية، ونظرا لصعوبة الفصل بين العناصر الثلاثة فالتنمية المستدامة تعني التوفيق بين ضرورة إدامة البيئة الطبيعية والطموحات البشرية في التقدم والرفاه وخاصة منذ الثورة الصناعية، أبرزها تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي، باستهدافها الفئات الأكثر فقرا والمهمشة وتمكينها من لعب دور أساسي في عملية التنمية وتحقيق مستوى معيشي أفضل لهم.

للمدن المستدامة أنماط كثيرة لكن تشترك في غاية واحدة وهي أنها تمثل البيئة المناسبة للعيش المستدام.

الهوامش:

[1]/- مصطفى كامل السيد، " الحكم الرشيد والتنمية" ،(القاهرة :مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2006) ص ص : 6-7.

[2]/- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، " الحاكمية الراشدية جدل لم يحسم بعد" ، (الأردن :مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني،2011)، تمت زيارة الموقع بتاريخ12 /2007/04 ، الرابط:
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

[3]/- حسن كريم، " مفهوم الحُكم الصالح" ، في كتاب :إسماعيل الشطي وآخرون،" الفساد والحُكم الصالح في البلاد العربية"،(الطبعة الثانية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص97 .

[4]/- عمراني كربوسة، " الحُكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر" ، مقالة علمية محكمة غير منشورة، (الجزائر :جامعة – محمد خيضر بسكرة، 2008) ،ص ص: 4-6.الرابط:
www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pd

[5]/- نفس المرجع، ص: 7.

[6]/- سفيان فوكة "الحكم الراشد المحلي :بحث في أدوات وقيّم التمكين" ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول" :إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية"،(الجزائر–ورقلة :جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12 و 13 ديسمبر 0 201)،ص:12

[7]/- عمار بوضياف، " الوجيز في القانون الإداري" ، الطبعة الثانية، (الجزائر :جسور للنشر والتوزيع،2007)، ص: 170.

[8]/- إبراهيم سليمان مهنة،" التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية –أبعاد وآثار على التنمية المستدامة"،(الطبعة الأولى، حلقوس، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2000)،ص:22.

[9]/- خالد مصطفى قاسم ".إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"،(مصر :الدار الجامعية،2007)، ص:47.

[10]/- رعد سامي عبد الرزاق التميمي " .العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ،(الطبعة الأولى، لأردن : دار الدجلة للنشر والتوزيع،2008) ، ص:70.

[11]/- خالد مصطفى قاسم " .إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ، نفس المرجع السابق، ص 72.

[12] /- P M Bouyonger , « Analyse Comparative d'indicateurs de Développement Durable » , Revue ORSE , (République
Française: Ministère de l'Economie, des Finance et de l'Industrie , Octobre 2003), P 34.

[13] /- Ibid. , P P 34 – 35.

[14] -/ D.J Bogue & Ph. M. Hauser , « Population, Distribution, Urbanism and Internal Migration » , London: World Population Conference , 1993. P 61.

[15]/- محمد حركات، " الحكامة الشاملة والتنمية البشرية" ، الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي2006/2005،(المملكة المغربية: الكلية المتعددة التخصصات القاضي عياض بأسفي) ، ص:14 .

[16]/- خالد مصطفى قاسم، " إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ، (الإسكندرية :جامعة الدول العربية، كلية .الإدارة والتكنولوجيا، 2007) ص:.173

[17]/- وليد احمد السيد،" أطروحات ومداخلات في هوية المدينة في القرن الحادي والعشرين المدينة المعولمة وإشكالية الهوية"، الوطن العمانية – الأحد 15 مايو 2011 ، على الرابط:

http://www.omranet.com/urban/?p=155.

[18] /- Diane Stone. " Think Tanks Global Lesson-Drawing and Networking Social Policy Ideas ", UK: University Of Warwick , Department Of Politics and International Studies , 2001 , P 12.

[19]/- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: .333

[20] /- Bob Evans & Others , « Governing Sustainable Cities » , Ibid , P P 45 - 48.

[21]/- السيد عبد المطلب غانم، " إدارة المدن الجديدة – رؤى مستقبلية" ، مجلة اللامركزية وقضايا المحليات، العدد 10، (جامعة .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2007)، ص25 .

[22]/- السيد عبد المطلب غانم، نفس المرجع السابق، ص26 .

[23] /-Michael Osborne, Kate Sankey, "Social capital, lifelong learning and the management of place: an internationalperspective", NY: Taylor & Francis, 2007, p 3.

[24]عبد الناصر عبد العالي، " بفضل تداخل التقنية والسياسة والدين والاقتصاد...تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي ، تصفح الموقع يوم:05/ 06/ 2011 الرابط:

6306http://www.alhasebat.net/vb/showthread.php?t=

[25]/- البنك الدولي، السياسة العامة الثانية :الحد من استخدام الأسلحة النارية"، تم تصفح الموقع يوم:2011/06/16 ،الرابط:

< siteresources.worldbank.org/.../SYARgenpoli2_Ar >

[26]/- محمد حنان رفعت " :تحسين الأداء الوظيفي لشبكة الطرق والمواصلات في الألفية الثالثة"، ندوة التخطيط العمراني وقضايا حركة النقل والمرور(حماة–الجمهورية العربية السورية:2003)،ص:3.

[27]/- محمد حنان رفعت،، نفس المرجع السابق، ص :11.

[28]/-شركات الطاقة تدرس استخدام الطاقة المتجددة" ، موقع اليابان نت، تم زيارة الموقع يوم:2011/07/06، الرابط:
<http://www.alyaban.net/news/folder/article_20110120_01793/>

[29]/- احمد مصطفى هيبة، معايير السلامة والمتطلبات البيئية في توطين واستخدام التكنولوجيا الحديثة، مؤتمر معايير السلامة .وحماية البيئة،(الإسكندرية، مصر)، ص:21.

[30]/- الأخطار الصناعية والبيئة العمرانية، تم تصفح الموقع يوم:2011/07/16، الرابط:
<http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4832>